



مقال مهني تطبيقي

حزمة التيسيرات الضريبية الثانية في مصر

قراءة تطبيقية في القوانين أرقام 148 إلى 155 لسنة 2026

إعداد: مكتب السيد عثمان للاستشارات المالية والضريبية

تاريخ النشر: سبتمبر 2026

الموقع: elsayedothman.com

البريد: info@elsayedothman.com

للتواصل: 01271076281 - 01126662153

مادة مهنية توعوية عامة، ولا تغني عن دراسة الواقعة والمستندات الخاصة بكل حالة.

في إيجاز

أصدرت مصر خلال الفترة من 28 يوليو إلى 2 أغسطس 2026 ثمانية قوانين تشكل الحزمة الثانية من التيسيرات الضريبية. لا تقتصر الحزمة على تخفيف الإجراءات، بل تعيد تشكيل مراكز ضريبية تمس ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، والتصرفات في العقارات والأسهم والحصص، وتوزيعات الأرباح، وتمويل المشروعات، وإنهاء المنازعات، وضريبة الدمغة، وبعض الرسوم والمساهمات العامة.

بدأ العمل بالقوانين أرقام 148 إلى 154 لسنة 2026 من اليوم التالي لنشرها في 28 يوليو 2026، بينما نُشر القانون رقم 155 لسنة 2026 في 2 أغسطس 2026 وبدأ العمل به في اليوم التالي، مع مراعاة التصويب المنشور في العدد 32 مكرر من الجريدة الرسمية بتاريخ 8 أغسطس 2026. وتظل بعض التفاصيل رهينة اللائحة التنفيذية أو القرارات والتعليقات الإدارية.

رأينا المهني: القيمة الحقيقية للحزمة تظهر عند تحويل كل تعديل إلى قرار داخل ملف العميل: هل يوجد رصيد قيمة مضافة قابل للرد؟ هل تغيرت المعاملة الضريبية لعقد إيجار أو توريد؟ هل توجد معاملة أسهم أو توزيعات أو تمويل يجب إعادة هيكلتها؟ وهل تمثل التسوية الحالية نتيجة أفضل من استمرار النزاع؟

الإجراءات الفورية المقترحة

- حصر أرصدة ضريبة القيمة المضافة الدائنة وتحديد ما استوفى المدد الجديدة لطلب الرد.
- مراجعة عقود إيجار الوحدات غير السكنية المستخدمة مقرًا مستقلًا لإدارة النشاط.
- تحديث أكواد الضرائب في أنظمة ERP والفاكورة الإلكترونية للأصناف والخدمات التي تغيرت معاملتها.
- إعادة فحص معاملات توزيعات الأرباح والتمويل والتصرف في الأسهم والحصص قبل التنفيذ.
- إعادة تقييم ملفات المنازعات المفتوحة قبل انتهاء نافذة إنهاء المنازعات في 31 ديسمبر 2026.
- مراجعة المعالجة الضريبية للمساهمة التكافلية للتأمين الصحي الشامل في القرارات والمخصصات والفحوص الجارية.

الحزمة في نظرة واحدة

القانون	المجال	محور التعديل	من يتأثر؟
148/2026	رسم تنمية الموارد المالية	تعديل رسم مغادرة البلاد ورسم إنتاج الأسمت	السفر والطيران وصناعة الأسمت والتسكير
149/2026	القيمة المضافة	تعليق الضريبة، رد الأرصدة، الإيجارات غير السكنية، الإعفاءات وضريبة الجدول	الصناعة والاستيراد والعقارات والخدمات المالية
150/2026	الإجراءات الضريبية	بطاقة ضريبية مؤقتة وإلزام أوسع بإمسالك الدفاتر	المشروعات الجديدة وأصحاب الأنشطة المهنية والتجارية
151/2026	ضريبة الدخل	ديون معدومة، عقارات، أسهم وحصص، توزيعات، تمويل، طرح عام وتسويات مبسطة	الشركات والمستثمرون والأفراد والمشروعات الصغيرة
152/2026	إنهاء المنازعات	تجديد العمل بآلية إنهاء المنازعات حتى نهاية 2026	الممولون والمكلفون ذوو المنازعات القائمة
153/2026	ضريبة الدمغة	إعادة تنظيم الدمغة على تداول الأوراق المالية المقيدة	المستثمرون والوسطاء وصناع السوق
154/2026	الشركات المملوكة للدولة	توريد نسبة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع للخزانة العامة	الشركات المملوكة كلياً أو بالأغلبية للدولة
155/2026	التأمين الصحي الشامل	تعديل المعالجة والإدارة الضريبية للمساهمة التكافلية	المنشآت الخاضعة للمساهمة ومعدو الإقرارات

ملاحظة تنفيذية: الجدول أداة فرز أولي ولا يغني عن قراءة النص القانوني والتحقق من اللائحة والتعليمات المنطبقة على واقعة العمل.

القانون رقم 149 لسنة 2026: تعديلات القيمة المضافة

تمثل تعديلات القيمة المضافة الجانب الأكثر اتصالاً بالتشغيل اليومي والسيولة. وهي تفرض مراجعة متزامنة للعقود والفواتير وأكواد الأصناف وإجراءات طلب الرد، لأن الأثر لا ينحصر في سعر الضريبة وإنما يمتد إلى توقيت الأداء والخصم والاسترداد.

تعليق الضريبة على الآلات والمعدات والأجهزة الطبية

وسع القانون نطاق تعليق أداء الضريبة المستحقة على الآلات والمعدات والأجهزة الطبية الواردة من الخارج أو المشتراة من السوق المحلية لاستخدامها في الإنتاج الصناعي. تكون المدة الأصلية سنة، ويجوز مدها لأسباب تقبلها المصلحة لمدة أخرى بحيث يصل الإطار الكلي إلى أربع سنوات. فإذا ثبت الاستخدام في الإنتاج الصناعي خلال المدة المقررة، تمتع الأصل بالمعاملة المنصوص عليها؛ أما عدم الاستخدام أو التصرف في غير الغرض المقرر فينشئ التزاماً بالضريبة والضريبة الإضافية وفق الضوابط القانونية.

كما أجاز القانون للمسجل الذي يبيع هذه الآلات أو المعدات أو الأجهزة الطبية الخاضعة لنظام التعليق خصم ضريبة المدخلات المرتبطة بها من ضريبة المخرجات المستحقة، وهو تعديل مهم لمنع تجريد السيولة لدى المورد.

رد الرصيد الدائن

أصبح الرصيد الدائن الذي مر عليه أكثر من أربع فترات ضريبية متتالية داخل نطاق الرد بدلاً من المدة الأطول السابقة. وبالنسبة للمشروعات الخاضعة للقانون رقم 6 لسنة 2025 التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه، يكتفى بمرور أكثر من ثلاثة أشهر.

نقطة عملية: لا يكفي بلوغ المدة وحدها. يجب إعداد ملف رد متماسك يربط الإقرارات بالفواتير الإلكترونية ودفاتر المشتريات والمبيعات وحركة الحسابات، مع معالجة أي فروق قبل تقديم الطلب.

الخدمات المتعلقة ببضائع الترانزيت

لا تستحق الضريبة على الخدمات المؤداة على السلع العابرة متى تم النقل تحت رقابة مصلحة الجمارك ووفق القواعد المقررة بقانون الجمارك. ويتعين الاحتفاظ بالمستندات الجمركية ومستندات الحركة والنقل التي تثبت توافر وصف الترانزيت وشروطه.

الإيجارات غير السكنية

أبقى القانون الإعفاء على بيع وتأجير الأراضي والوحدات السكنية، لكنه استبعد من الإعفاء تأجير المباني والوحدات غير السكنية التي تُتخذ مقرًا مستقلًا لإدارة نشاط، ولو اتخذ النشاط سمة تجارية وكانت له صلة بالعملاء. ويستمر الاستثناء للأنشطة الدينية والخيرية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها مما يصدر به قرار وفقًا للقانون.

- مراجعة صفة المؤجر ومدى بلوغ حد التسجيل أو خضوعه أصلاً للمنظومة.
- فحص استخدام الوحدة فعليًا: مقر مستقل لإدارة النشاط أم استخدام آخر؟
- تحديد ما إذا كان المقابل المتفق عليه شاملاً للضريبة أو يضاف إليه الضريبة.
- تعديل العقود والفواتير وإجراءات الخصم لدى المستأجر متى توافرت شروط الخصم.

استكمال تعديلات القيمة المضافة

تغيرات الأصناف والإعفاءات

قرر القانون سعرًا قدره 5% على الآلات والمعدات المستخدمة في إنتاج سلعة أو أداء خدمة، وكذلك الأجهزة الطبية وفق التعريف الوارد بالقانون، مع استثناء الأتوبيسات وسيارات الركوب. كما نقل بعض الأصناف بين الإعفاء وضريبة الجدول والسعر العام، ومن أبرزها الغاز الطبيعي والجبس والصابون والمنظفات الصناعية المعدة للاستخدام المنزلي.

- الغاز الطبيعي: ضريبة جدول بمبلغ 20 جنيًا لكل ألف قدم مكعب.
- الجبس: يخضع للسعر العام 14% بعد إلغاء معاملته السابقة بجدول الضريبة.
- الصابون والمنظفات الصناعية المنزلية: تخضع للسعر العام 14% بعد إلغاء البند الجدولي السابق.
- توسيع إعفاء الأجهزة التعويضية والطبية وبعض مدخلاتها، وفق الأوصاف القانونية المحددة.
- إعفاء خدمات صندوق توفير البريد والخدمات المالية التي تقدمها الهيئة القومية للبريد.
- إعفاء الخدمات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية أو البنك المركزي.

خطر التطبيق: المعالجة الضريبية تتوقف على الوصف الدقيق للصنف أو الخدمة، وليس على الاسم التجاري وحده. يلزم ربط كود الصنف ومواصفاته الفنية بالبند القانوني قبل تعديل الفاتورة الإلكترونية.

قائمة مراجعة القيمة المضافة

- استخراج تقرير بالأصناف والخدمات المتأثرة من النظام المحاسبي.
- تحديد تاريخ أولوريد بعد بدء سريان القانون ومعالجة العقود الممتدة.
- مراجعة أرصدة المدخلات المرتبطة بالمعدات والأجهزة الطبية ونظام التعليق.
- تحليل الرصيد الدائن حسب الفترة ومصدره ومدى استيفاء شروط الرد.
- تحديث أدلة الفوترة والتعليقات الداخلية وتدريب فرق المبيعات والمشتریات.

القانون رقم 151 لسنة 2026: تعديلات ضريبة الدخل

الديون المعدومة

أعاد القانون ضبط شرط الإجراءات الجادة لتحصيل الدين، وربط الاعتداد بها بمرور اثني عشر شهرًا من تاريخ الاستحقاق دون تحصيل، مع ذكر صور منها الحصول على أمر أداء، أو صدور حكم أول درجة بإلزام المدين، أو المطالبة بالدين في إجراءات الإفلاس أو إبرام صلح واقٍ. ووضع معاملة أخف للديون التي لا تتجاوز عشرة آلاف جنيه للدين الواحد، بشرط ألا يتجاوز مجموعها 1% من إجمالي رصيد المدينين في نهاية السنة، ووفق ما تنظمه اللائحة التنفيذية.

أثر محاسبي وضريبي: ينبغي فصل تكوين مخصص الحسابات الائتمانية محاسبياً عن شروط الخصم الضريبي. الاعتراف المحاسبي لا يعني تلقائياً قبول المصروف ضريبياً ما لم تستوف شروط القانون ومستندات التحصيل.

التصرفات العقارية

تُفرض ضريبة بنسبة 2.5% على إجمالي قيمة التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي المعدة للبناء، دون تخفيض، وبصرف النظر عن تعدد التصرفات أو شهر العقد. ويلتزم المتصرف بالسداد خلال ستين يوماً من تاريخ التصرف، ويبدأ مقابل التأخير بعد انتهاء هذه المدة. أكد النص أن عبء إثبات عدم الالتزام بالقيمة المدرجة في عقد التصرف يقع على المصلحة. كما استثنى تقديم العقار كحصة عينية في رأسمال شركة مساهمة بشرط عدم التصرف في الأسهم المقابلة لمدة خمس سنوات، إلى جانب الاستثناءات الأخرى الواردة بالنص.

الأسهم والحصص غير المقيمة

تسري الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الحصص أو الأوراق المالية غير المقيمة بالبورصة المصرية، سواء تحقق الربح في مصر أو خارجها. وإذا كان المتصرف غير مقيم، يلتزم بحساب الضريبة وتوريدها خلال ستين يوماً من تاريخ المعاملة، وفق الإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وعند التصرف بالقيمة العادلة بعد الاحتفاظ لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، تضاف إلى تكلفة الاقتناء زيادة مرتبطة بسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي عن سنوات الاحتفاظ، مع استخدام المتوسط المرجح ووفقاً للقواعد التنفيذية.

توزيعات الأرباح والتمويل وأسواق المال

توزيعات الأرباح وإعفاء المشاركة

يستمر خضوع توزيعات الأرباح التي تجرّها شركات الأموال أو الأشخاص لغير المقيمين وبعض الأشخاص الاعتبارية للضريبة وفق الأسعار المقررة، مع التمييز بين الأوراق المقيّدة وغير المقيّدة. وفي المقابل، قرر القانون معاملة تستبعد توزيعات معينة داخل المجموعات وتتيح إعفاء مشاركة للشركة الأم أو القابضة عند توافر شروط الملكية والاحتفاظ.

ومن الشروط الأساسية لإعفاء المشاركة ألا تقل مساهمة الشركة الأم أو القابضة عن 25% من رأس المال أو حقوق التصويت في الشركة التابعة، وألا تقل مدة الحياة عن سنتين أو أن تلتزم بالاحتفاظ بتلك النسبة للمدة المقررة.

التمويل ومشروعات البنية الأساسية

أبقى القانون على قيود خصم العوائد المدينة المرتبطة بنسبة القروض إلى متوسط حقوق الملكية، ومنح بعض المشروعات القومية في مجال البنية الأساسية حدًا أعلى يصل إلى أربعة أمثال متوسط حقوق الملكية، بشرط صدور قرار بتحديد المشروعات، وأن يكون التمويل من أطراف غير مرتبطة، وألا تقل مساهمة الشخص الاعتباري في المشروع عن 25% من إجمالي استثماراته.

كما تضمن القانون إعفاءات محددة للعوائد على بعض القروض والتسهيلات طويلة الأجل المرتبطة بالمشروعات القومية، وفق شروط المدة والمساهمة والقرارات التنفيذية. ولذلك لا يجوز تعميم الإعفاء على أي قرض طويل الأجل دون اختبار جميع الشروط.

الأوراق المالية المقيّدة والطرح العام

- إعفاء عوائد السندات غير الحكومية المقيّدة والأرباح الرأسمالية على الأوراق المالية المقيّدة، مع استثناء الحالات التي يترتب عليها شطب قيد أسهم الشركة.
- الإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية غير المسددة عن التصرفات في الأسهم المقيّدة خلال الفترة من 16 يونيو 2023 حتى 29 يوليو 2026، في حدود الشروط القانونية.
- منح الشركات التي تطرح أسهمها بالبورصة وفق نشرة طرح معتمدة حافزًا يتمثل في خصم 15% من ضريبة الدخل المستحقة لمدة ثلاث سنوات، متى استوفت الشروط.

ضريبة الدمغة على التداول

أعاد القانون رقم 153 لسنة 2026 تنظيم ضريبة الدمغة على إجمالي قيمة بيع الأوراق المالية المقيّدة. ويتحمل كل من البائع والمشتري نصيبًا في الألف، وتنخفض إلى ربع في الألف في بعض تعاملات اليوم الواحد، مع استبعاد شهادات الاستثمار المقيّدة وبعض معاملات صناع السوق عند توافر الشروط.

قرار قبل التنفيذ: أي تصرف في أسهم أو حصص أو توزيع أرباح أو ترتيب تمويل بعد الحزمة يجب أن يسبقه نموذج ضريبي للمعاملة يحدد الضريبة والدمغة والحجز تحت حساب الضريبة ومواعيد التوريد والمستندات.

الإجراءات والتسويات وإنهاء المنازعات

البطاقة الضريبية المؤقتة

أجاز القانون رقم 150 لسنة 2026 منح الممول بطاقة ضريبية مؤقتة لمدة ثمانية أشهر، بناءً على طلبه، لاستكمال إجراءات تأسيس وترخيص النشاط. وإذا نشأت مستحقات خلال مدة البطاقة، يلتزم الممول بأدائها بدءاً من انتهاء صلاحيتها. ولا يجوز استخدام البطاقة المؤقتة لإصدار فواتير أو إيصالات إلكترونية.

الدفاتر والسجلات

ألزم القانون كل مول يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو حرفياً أو مهنيًا بإمسك السجلات والدفاتر المحاسبية المنتظمة المنصوص عليها بقانون التجارة، يدوياً أو إلكترونياً، مع مراعاة الأنظمة الخاصة لبعض الكيانات وأحكام القانون رقم 6 لسنة 2025.

التسوية المبينة على حجم الأعمال

أتاح القانون رقم 151 لسنة 2026، في نطاق محدد، تسوية الضرائب غير النهائية للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه عن الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2023 وتنتهي بالفترة السابقة على مارس 2025، ما لم يختار الممول المحاسبة وفق القواعد العادية لقانون الضريبة على الدخل.

حجم الأعمال السنوي	الضريبة أو معدل التسوية
أقل من 250 ألف جنيه	1,000 جنيه سنوياً
من 250 ألف إلى أقل من 500 ألف	2,500 جنيه سنوياً
من 500 ألف إلى أقل من مليون	5,000 جنيه سنوياً
من مليون إلى أقل من مليوني جنيه	0.5% من حجم الأعمال
من مليوني إلى أقل من 3 ملايين	0.75% من حجم الأعمال
من 3 ملايين إلى 10 ملايين	1% من حجم الأعمال

اختبار الجدوى: لا تُقبل التسوية لمجرد بساطتها. تُقارن بنتيجة المحاسبة العادية، وقوة الدفاتر، واحتمال نجاح النزاع، ومقابل التأخير، وتكلفة استمرار الإجراءات، وأثر الإقرار الضمني بالوقائع.

إنهاء المنازعات

جدد القانون رقم 152 لسنة 2026 العمل بالقانون رقم 79 لسنة 2016 في شأن إنهاء المنازعات الضريبية حتى 31 ديسمبر 2026. ويستدعي ذلك حصر المنازعات القائمة وتصنيفها حسب المرحلة والقيمة وقوة المركز، ثم اختيار الملفات التي تصلح للتسوية بدلاً من التعامل مع النافذة كإجراء موحد لكل العملاء.

الرسوم والشركات المملوكة للدولة والتأمين الصحي

رسم مغادرة البلاد وإنتاج الأسمت

عدل القانون رقم 148 لسنة 2026 رسم تنمية الموارد المالية عند مغادرة أراضي الجمهورية ليصبح 100 جنيه، مع الاستثناءات المقررة لبعض سائقي مركبات النقل العمومي والبضائع والعاملين على الخطوط المعتادة لعبور الحدود. كما فرض رسمًا قدره 35 جنيهًا عن كل طن أسمت يتم إنتاجه، وتلتزم المصانع بتوريده إلى مصلحة الضرائب المصرية.

الشركات المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة

بحسب القانون رقم 154 لسنة 2026، تلتزم الشركات المملوكة بالكامل للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة بتجنيب 5% من صافي الأرباح القابلة للتوزيع بعد تغطية الخسائر المرحلة وقبل تكوين الاحتياطات، وتوريدها للخزانة العامة خلال أربعة أشهر من نهاية السنة المالية. أما الشركات التي تزيد ملكية الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة فيها على 50%، فيرتبط الالتزام بنسبة 4% من صافي الأرباح القابلة للتوزيع بعد اعتماد القوائم وتغطية الخسائر المرحلة، وبما لا يتجاوز حصة تلك الجهات في الأرباح، مع مراعاة سلطة الإعفاء المؤقت وفقًا للقانون.

المساهمة التكافلية للتأمين الصحي الشامل

عدل القانون رقم 155 لسنة 2026 طريقة إدارة المساهمة التكافلية؛ فأصبحت مصلحة الضرائب مختصة بفحصها وربطها وتحصيلها، ويرتبط أداؤها بموعد تقديم الإقرار السنوي. كما أزال القانون النص الصريح الذي كان يمنع خصمها عند حساب ضريبة الدخل، بما يستلزم إعادة تقييم معالجتها في الإقرارات والمخصصات والفحوص والمنازعات القائمة.

تحفظ مهني: يجب متابعة القرارات المنفذة خلال المواعيد المقررة، والتحقق من نموذج الإفصاح وآلية الفحص والتحصيل قبل اعتماد الإجراء النهائي داخل ملف العميل.

من يتأثر؟ وما الذي يعنيه ذلك؟

الفترة	أهم الأثر	الإجراء المقترح
الصناعة والتصنيع	تعليق القيمة المضافة على المعدات، خصم المدخلات، رد الأرصدة، تحديث أكواد الأصناف	خريطة معدات وأرصدة ورد وفواتير
العقارات والإنشاءات	إيجارات المقرات غير السكنية، التصرفات العقارية، تمويل البنية الأساسية	مراجعة العقود ونماذج التسعير
المستثمرون وأسواق المال	الأسهم المقيدة وغير المقيدة، الدمغة، التوزيعات وحواجز الطرح	مذكرة ضريبية قبل كل معاملة
المجموعات والشركات القابضة	إعفاء المشاركة، نسب الملكية والاحتفاظ، التمويل داخل المجموعة	تحديث هيكل التوزيعات والتمويل
المشروعات الصغيرة	تسوية حجم الأعمال، رد أسرع للقيمة المضافة، دفاتر وسجلات	مقارنة التسوية بالمحاسبة العادية
أصحاب المنازعات	نافذة إنهاء المنازعات حتى 31 ديسمبر 2026	ترتيب الملفات حسب قوة المركز والتكلفة
الجهات المرتبطة بالدولة	توريد نسبة من الأرباح للخزانة	مراجعة القوائم وقرارات التوزيع

أسئلة يجب طرحها على العميل

- هل لديك رصيد قيمة مضافة دائن مستمر؟ وما مصدره وعمره؟
- هل تستأجر أو تؤجر مقرًا غير سكني مستقلاً لإدارة نشاط؟
- هل لديك شراء أو استيراد لمعدات أو أجهزة طبية قيد التنفيذ؟
- هل توجد تصرفات عقارية أو بيع حصص أو أسهم مخطط لها؟
- هل تتلقى الشركة توزيعات من شركات تابعة؟ وهل تستوفي نسبة ومدة الملكية؟
- هل توجد قروض أو تسهيلات لمشروعات بنية أساسية أو من أطراف مرتبطة؟
- هل توجد منازعة يمكن إنهاؤها قبل نهاية 2026 بنتيجة أفضل من استمرار الطعن؟
- هل عولجت المساهمة التكافلية للتأمين الصحي ضمن المصروفات الضريبية؟

خطة تطبيق داخل المكتب

المرحلة	المحور	العمل	المخرج	التوقيت
1	الفرز	تحديد العملاء المتأثرين بكل قانون	قاعدة عملاء مصنفة	خلال أسبوع
2	جمع البيانات	أرصدة VAT، العقود، الاستثمارات، الديون، المنازعات	ملف أثر لكل عميل	أسبوعان
3	التحليل	مقارنة الوضع السابق واللاحق وتحديد الفرص والمخاطر	مذكرة أثر ضريبي	قبل أول إقرار أو معاملة
4	التنفيذ	تعديل الأكواد والعقود والإقرارات وطلبات الرد أو التسوية	إجراءات موثقة	وفق المواعيد القانونية
5	المتابعة	رصد اللائحة والتعليقات والقرارات والتصويبات	تحديث للمذكرة	مستمر

قائمة تحقق قبل إصدار رأي للعميل

- تحديد القانون والمادة وتاريخ السريان والواقعة المنشئة للضريبة.
- التحقق من وجود لائحة أو قرار أو تعليمات تنفيذية لازمة للتطبيق.
- فصل النص الملزم عن التفسير المهني أو الإداري.
- قياس الأثر المالي والنقدي وليس الأثر القانوني المجرد فقط.
- عرض البديل وموقف المصلحة والمستندات التي قد تؤدي إلى رفض المعالجة.
- تحديد الإجراء والمسؤول والموعد ودليل التنفيذ الواجب حفظه.

الخلاصة: الحزمة تمنح فرصاً حقيقية لتحسين السيولة وإنهاء بعض النزاعات وإعادة تنظيم المعاملات، لكنها ترفع في الوقت نفسه أهمية التوثيق المحاسبي والربط بين العقد والفاتورة والدفتري والإقرار. أفضل استفادة منها تبدأ بمراجعة موجّهة لكل عميل، لا بتعميم قائمة واحدة من المزايا.

المصادر وحدود الاستخدام

أعد هذا التقرير لأغراض التوعية المهنية والتخطيط الأولي، ولا يمثل رأيًا نهائيًا في واقعة محددة. يتعين الرجوع إلى النص الكامل للقانون واللائحة والقرارات والتعليقات السارية، وفحص مستندات العميل، قبل اتخاذ قرار أو تقديم إقرار أو تسوية نزاع.

- [مصلحة الضرائب المصرية: صفحة الحزمة الثانية والنصوص الرسمية المتاحة](#)
- [القانون رقم 148 لسنة 2026 - رسم تنمية الموارد المالية](#)
- [القانون رقم 149 لسنة 2026 - ضريبة القيمة المضافة](#)
- [القانون رقم 150 لسنة 2026 - الإجراءات الضريبية الموحد](#)
- [القانون رقم 151 لسنة 2026 - ضريبة الدخل](#)
- [القانون رقم 152 لسنة 2026 - إنهاء المنازعات الضريبية](#)
- [القانون رقم 153 لسنة 2026 - ضريبة الدمغة](#)
- [تقرير PwC الشرق الأوسط عن الحزمة الثانية للتيسيرات الضريبية - أغسطس 2026](#)

منهج الصياغة

يحكي هذا الإصدار الهيكل التحريري الشائع في التنبيهات الضريبية الدولية: النتيجة أولاً، ثم خريطة القوانين، ثم التحليل حسب الأثر، ثم الإجراءات والأسئلة التنفيذية. أما العبارات والتحليل والتوصيات فهي صياغة أصلية مستقلة لمكتب السيد عثمان وشركاه، ولا تمثل ترجمة أو إعادة نشر لتقرير أي جهة أخرى.

بيانات الإصدار

الإصدار الأول: سبتمبر 2026

الإعداد والمراجعة: السيد عثمان وشركاه - الاستشارات المالية والضريبية

الموقع الإلكتروني: elsayedothman.com

البريد الإلكتروني: info@elsayedothman.com